اعتراف «بريطانيا» بالدولة الفلسطينية.. هل هو «خطوة رمزية»؟

مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية

عقب فوز كير ستارمر، برئاسة وزراء بريطانيا في صيف ٢٠٢٤، تعهد بالاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، مشددًا على الأهمية البالغة، لهذه الخطوة لضمان سلام دائم في الشرق الأوسط، مؤكدًا إيمانه المطلق بها. غير أنّه، فور تسلمه منصبه، تراجع عن هذا التعهد وأسقطه من أجندته السياسية، وهو ما أرجعته وسائل إعلام بريطانية إلى رغبته في عدم إثارة حفيظة الولايات المتحدة.

وخلال العام التالي، التزم رئيس الوزراء وحكومته الصمت تجاه أي تصريحات حول الاعتراف بالدولة الفلسطينية، متجاهلين تصاعد الدعوات من أعضاء البرلمان، وحقوقيين، وقانونيين، فضلاً عن مطالبات متنامية من الرأي العام البريطاني، لاتخاذ خطوات جدية لوقف المجازر التي يرتكبها جيش الاحتلال ضد الفلسطينيين في غزة والضفة الغربية.

غير أنّه، وفي أواخر يوليو٢٠٢٥، أصبح حجم الموت والدمار والمعاناة التي ألحقتها إسرائيل بالمدنيين الفلسطينيين، كفيلاً بجعل استمرار صمت لندن، أمرًا غير مقبول. وفي تطور لاحق، أعلنت الحكومة، التزامها بالاعتراف بالدولة الفلسطينية، مقتدية في ذلك بالرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وذلك خلال انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر المقبل، استنادًا إلى شروط سلام لا يُرجَّح أن توافق عليها حكومة بنيامين نتنياهو، اليمينية المتطرفة.

وفي حين سلط جيريمي بوين، من شبكة بي بي سي، الضوء على القرار باعتباره تغييرًا كبيرًا في السياسة الخارجية للمملكة المتحدة؛ فقد رأت فيه بروتوين مادوكس، من المعهد الملكي للشؤون الدولية، مجرد خطوة رمزية بحتة. وبينما أعرب ستارمر، عن أمله في أن يساعد إعلانه في تغيير الظروف على الأرض، والتأكد من وجود أمل في حل الدولتين مُستقبلاً؛ فإن الرفض الواضح من جانب إسرائيل -وداعميها الأمريكيين- يشير إلى أن الاعتراف وحده لا ينبغي أن يكون نهاية المساءلة الدولية عن جرائم الحرب الإسرائيلية.

ونظرًا إلى إصرار لندن، على تبرير توقيت قرارها، بالقول: إن الاعتراف بالدولة الفلسطينية، لم يكن خلافا من حيث المبدأ، وإنما كان مسألة متى يتم ذلك؛ يبرز تساؤل حول أسباب إحجامها عن الإقدام على هذه الخطوة فورًا، ولماذا ربطت تنفيذها بالحصول على تعهدات من إسرائيل تضمن التزامها بالمسار المطلوب. ومع تصاعد تحذيرات التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي التابع للأمم المتحدة (IPC)، التي وصلت إلى مستوى أسوأ سيناريو للمجاعة في غزة، بما يعني حدوث مجاعة واسعة النطاق؛ فإن التأخير غير المبرر للتحرك الدبلوماسي الغربي لمدة شهرين ينذر بسقوط آلاف الشهداء والجرحى من المدنيين دون أي مبرر.

ومع إبراز التغطية الإعلامية في بريطانيا لحجم الدمار الذي خلّفته حرب إسرائيل في غزة، واحتلالها، وتجويعها المتعمد للمدنيين الفلسطينيين؛ تزايدت الضغوط الشعبية والبرلمانية على الحكومة، لاتخاذ خطوات جدية وحاسمة لوضع حد لهذه المأساة الإنسانية. وأظهر استطلاع رأي أجرته شركة سرفيشن، بين البريطانيين تأييد ٤٩٪ للاعتراف بالدولة الفلسطينية، مقابل معارضة ١٣٪ فقط. ويعتقد ٤٩٪ أنه يجب على حكومتهم توجيه انتقاد أقوى لائتلاف نتنياهو المتطرف، بينما يوافق ٤٤٪ أيضًا على تعليق لندن لتجارتها مع إسرائيل.

بالإضافة إلى ذلك، وجه أكثر من ثلث أعضاء مجلس العموم (٢٢٠) من جميع الأحزاب الرئيسية، في ٢٥ يوليو ٢٠٢٥، رسالة إلى رئيس الوزراء يدعونه للانضمام إلى إعلان فرنسا السابق للاعتراف بالدولة الفلسطينية. وداخل حكومة ستارمر، سمت صحيفة الجارديان، كلا من أنجيلا راينر، نائبة رئيس الوزراء، وإيفيت كوبر، وزيرة الداخلية، كأبرز الداعمين لهذا الاعتراف.

ومع ذلك، أوضح بوين، أنه وحتى الأسابيع القليلة الماضية، لم يبدو ستارمر، مقتنعًا، بمناسبة الوقت للاعتراف بدولة فلسطين؛ لكن إلى جانب صور الأطفال الذين يموتون جوعًا في غزة؛ خلقت السابقة التي أرساها ماكرون، بإعلانه للمرة الثانية نية باريس الاعتراف بالدولة الفلسطينية -وفقًا لمارك لاندلر، في صحيفة نيويورك تايمز- زخمًا لبناء إجماع أوسع بين دول أوروبا الغربية.

ومع اعتزام بريطانيا الاعتراف بالدولة الفلسطينية، ومراعاة أن إسرائيل لم تُبد أي استعداد لتنفيذ شروط السلام الدائم؛ كتبت بيبا كرير، في صحيفة الجارديان، أن حكومة ستارمر، أعلنت الآن موافقتها على خارطة طريق للسلام في المنطقة؛ لكن مادوكس، حذّرت من أن هذه الخطوة تبقى رمزية فقط، وقد تؤدي إلى صرف الانتباه عن الأولوية العاجلة، المتمثلة في وقف أعمال الإبادة التي يرتكبها جيش الاحتلال في غزة، وهو ما تبنته أيضا اللجنة البريطانية الفلسطينية، التي حثّت ستارمر، على ألا يجعل من هذا الاعتراف الرمزي وسيلة للهروب من مسؤولية محاسبة إسرائيل على جرائم الحرب، بما فيها الإبادة الجماعية، التي ارتكبتها وما تزال في القطاع.

ومن المرجح أن يكون التأثير المادي للإعلان البريطاني، بشأن التخفيف من معاناة الفلسطينيين في غزة محدودًا للغاية. وبينما استنكر برنامج الأغذية العالمي، عدم وصول سوى أقل من نصف شاحنات المساعدات الإنسانية المخصصة للقطاع إلى المحتاجين؛ تظل المملكة المتحدة، من بين الدول التي تعهدت بإسقاط المساعدات جوا، وهو النهج الذي تم انتقاده من قِبل المراقبين، مثل ياسمين كوزوي، من مؤسسة جمعية المساعدة الفورية الخيرية، التي صرّحت: بأنه لا يوجد مكان في العالم يُلقى فيه الطعام من السماء، وتُلقى القنابل في نفس الوقت.

علاوة على ذلك، فقد تم إدانة بريطانيا أيضًا لتأجيلها الاعتراف حتى انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر القادم، وهو ما اعتُبر بمثابة منْح الحكومة الإسرائيلية اليمينية المتطرفة، مزيدا من الوقت لتغيير نهجها الإبادي، مقابل تأخير لندن، لاتخاذ موقف واضح. ومن بين الشروط التي وضعتها الأخيرة للاعتراف، مطالبة إسرائيل باتخاذ خطوات جوهرية، لإنهاء الحرب في غزة، وعدم ضم المزيد من الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية والقدس الشرقية، والموافقة على مسار سلام طويل الأمد. فيما اشترطت في المقابل أيضا إطلاق سراح جميع الرهائن الإسرائيليين المحتجزين لدى حماس، ونزع سلاح الحركة بشكل كامل، وقبولها بوقف إطلاق النار، وعدم مشاركتها سياسيًا في حكم غزة مستقبلاً.

وفي هذا السياق، صرّحت سارة شامبيون، رئيسة لجنة التنمية الدولية في مجلس العموم، بأنها تشعر بالارتياح، لتحرّك ستارمر، نحو الاعتراف بدولة فلسطين، لكنها في الوقت ذاته عبرت عن انزعاجها من أن هذا الاعتراف يبدو مشروطًا بأفعال إسرائيل. وأكد زعيم حزب العمال السابق، جيريمي كوربين، أن الاعتراف ليس ورقة مساومة، بل حق غير قابل للتصرف للشعب الفلسطيني. فيما وصفت سارة الحسيني، مديرة اللجنة البريطانية الفلسطينية، وضع مثل هذه الشروط بأنه سخيف، ومصطنع، مشددة على أن المطلوب هو المساءلة الفورية عن الإبادة الجماعية في غزة، ووقف الدعم العسكري البريطاني للدولة التي ترتكب هذه الجرائم.

ومع رفض الخارجية الإسرائيلية، بيان ستارمر، واعتباره بمثابة مكافأة لحركة حماس، علق جيريمي بوين، من شبكة بي بي سي، بأن معدي خطابات ستارمر، يمكنهم الآن البدء في إعداد ما سيقوله خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر. ومع ذلك، تبقى النتيجة المحتملة لهذا التأخير غير واضحة، باستثناء تزايد أعداد الضحايا من المدنيين الفلسطينيين.

وخلال مشاركته في مؤتمر الأمم المتحدة، بشأن حل الدولتين –الذي استضافته فرنسا والسعودية في ٢٨ يوليو– أقر وزير الخارجية البريطاني، ديفيد لامي، بأن لندن تتحمل عبئًا خاصًا من المسؤولية، في دعم هذا الحل؛ نظرًا إلى دورها التاريخي في إعلان بلفور، وانتدابها على فلسطين. وبالرغم من تصريح رئيس الوزراء، بأن الوضع أصبح لا يُطاق في غزة؛ ما دفعه إلى الالتزام أخيرًا بالاعتراف بدولة فلسطين، يُطرح سؤال جوهري: لماذا تطلّب الأمر ٢٢ شهرًا من الدمار الشامل والموت والمعاناة حتى تصل حكومته إلى هذا القرار؟

ومع تشديده على أن حكومته تنتظر لحظة التأثير الأقصى، لتنفيذ الاعتراف ضمن إطار حل الدولتين؛ فإن الواقع يُظهر أن بريطانيا، ما زالت تحمي إسرائيل من المساءلة الدولية عن الجرائم المرتكبة، بما في ذلك الإبادة الجماعية. ويتجلى هذا في تصريح رئيس الوزراء المرافق لإعلان الاعتراف، والذي أكد فيه أن أولوية حكومته تبقى ضمان أمن إسرائيل.

وعند تقييم هذا القرار، واحتمال أن تنضم دول غربية أخرى له خلال الجمعية العامة؛ ينبغي الإشارة إلى أن هناك معارضة سياسية كبيرة ما زالت قائمة داخل بريطانيا. وذكرت شبكة سكاي نيوز، أن الغالبية العظمى من نواب حزب العمال لم يعلّقوا على إعلان ستارمر. بينما وصفته كيمي بادنوخ، زعيمة حزب المحافظين، بأنه موقف سياسي في أسوأ صوره. وفي السياق نفسه، حمّلت مجموعة أصدقاء إسرائيل في حزب العمال، الفلسطينيين مسؤولية الدمار الذي خلّفته الحرب، وأعلنت أن التزام ستارمر، بالاعتراف سيكون مجرد عمل رمزي، ما لم تستخدم بريطانيا، نفوذها لفرض مسار ذي معنى نحو الدولة الفلسطينية.

من جانبه، أشار بوين، إلى أن نافذة السلام، عبر حل الدولتين، بدت مغلقة تمامًا بعد انهيار المفاوضات بين الجانبين. واعتبر أن الاعتراف البريطاني بدولة فلسطين هو حيلة دبلوماسية؛ تهدف إلى محاولة إعادة فتح هذه النافذة. ويعتمد نجاح هذا الإعلان على مدى وفاء حكومة ستارمر بالتزاماتها، لا سيما إذا استمر ائتلاف نتنياهو في رفض وقف تدمير غزة.

وفي رسالتها إلى رئيس الوزراء البريطاني، شددت اللجنة البريطانية الفلسطينية، على أن الأزمة المتفاقمة في غزة والضفة الغربية هي نتيجة الإفلات من العقاب، الذي وفرته الحكومات الغربية، لا سيما بريطانيا، عبر دعمها العسكري، والاقتصادي، والدبلوماسي، المتواصل لإسرائيل.

وبينما يرفض ستارمر، حتى الآن الاعتراف بحدوث إبادة جماعية ضد الفلسطينيين؛ فقد أعلن أن حكومته ستجري تقييمًا في سبتمبر، حول مدى التزام الأطراف بشروطها. وفي حين رأت مادوكس، أن الرسالة من هذا الإعلان واضحة –وهي أن وقف إطلاق النار الفوري ضرورة– يبقى من المرجح أن تكون نتائج هذا الاعتراف رمزية فقط، في ظل الرفض الإسرائيلي والأمريكي لوقف إطلاق النار، أو الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة، واستمرار غياب المساءلة الدولية لإسرائيل، والذي كرّسته الحكومات الغربية، بما فيها الحكومة البريطانية، على مدى عقود.

لبنان وقرار احتكار الدولة للسلاح

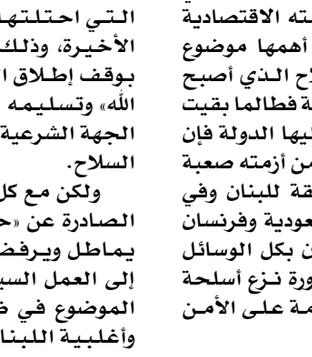

بقلم:
د. نبيل العسومي

منذ انتهاء المعارك المباشرة بين إسرائيل و«حزب الله» تجرى مفاوضات ونقاشات ووساطات حول نزع السلاح من المليشيات المتعددة وفي مقدمتها مليشيات «حزب الله» وبدا واضحا أن هذا الموضوع قد أصبح مسألة وطنية حكومية ودولية في نفس الوقت وذلك لثلاثة أسباب رئيسية:

الأول: أن الحرب الأخيرة بين «حزب الله» وإسرائيل قد أدت إلى إضعاف هذا الحزب وتدمير جزء كبير من إمكانياته القيادية والتسليحية، ما جعل وضعه السياسي والأمني ضعيفا إلى حد ما، مما يسهل المفاوضات حول نزع سلاحه وتحرير المجتمع اللبناني من هذا النوع من المليشيات العسكرية والاكتفاء بالحضور السياسي للجماعات والأحزاب المختلفة عبر الصراع السياسي السلمي والقانوني ضمن قوانين ودستور الدولة اللبنانية.

الثاني: إن موضوع نزع السلاح من المليشيات عامة و«حزب الله» خاصة أصبح هنالك نوع من الإجماع الإقليمي حوله فجميع الاجتماعات واللقاءات مع السفراء وممثلي الدول والوسطاء أو قيادة القوات الأممية في جنوب لبنان ورؤساء الدول الأوروبية بوجه خاص جميعهم يؤكدون ضرورة أن تحتكر الدولة اللبنانية السلاح لوحدها وما سيترتب على ذلك من فوائد فورية وطويلة المدى، حيث إن أغلبية المؤسسات الدولية المالية تتردد في مساعدة لبنان للخروج من أزمته الاقتصادية والمالية لأسباب عديدة لعل أهمها موضوع سلاح المليشيات، هذا السلاح الذي أصبح عائقا أمام الاستثمارات الأجنبية فطالما بقيت الأسلحة منفلتة ولا تسيطر عليها الدولة فإن مسألة مساعدة لبنان للخروج من أزمته صعبة للغاية حتى أن الدول الصديقة للبنان وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية وفرنسان واللتان درجتا على دعم لبنان بكل الوسائل الممكنة أصبحت تؤكد ضرورة نزع أسلحة المليشيات وسيطرة الحكومة على الأمن الداخلي والحدود والسلاح.

الثالث: من مقتضيات تنفيذ قرار وقف إطلاق النار بين إسرائيل ولبنان أن تسيطر الدولة اللبنانية والجيش اللبناني تحديدا على الجنوب وخروج قوات «حزب الله» من هذه المنطقة إلى شمال نهر الليطاني تمهيدا لبسط سيطرة الدولة اللبنانية سيطرتها على كافة الأراضي اللبنانية ولا يزال الوسطاء يعملون من خلال الضغط المستمر على الحكومة اللبنانية وحتى على «حزب الله» في اتجاه تسليم هذا الحزب سلاحه ووضعه تحت تصرف الدولة اللبنانية.

والأخطر من ذلك أن إسرائيل مازالت تحتل عددا من مرتفعات جنوب لبنان ومازالت تسيطر على بعض الأراضي اللبنانية الحدودية بل مازالت تنتهك سيادة لبنان بالقصف المستمر والقتل، حيث تسرح وتمرح الطائرات الإسرائيلية في سماء لبنان تحت ذريعة ضرب مواقع لـ«حزب الله» أو ضرب قيادات لحزب الله فأصبح احتلال إسرائيل لمناطق بجنوب لبنان معلنا وطالما أن «حزب الله» مصر على الاحتفاظ بسلاحه، فإن إسرائيل لن تخلي المناطق التي احتلتها في الجنوب ولن تتوقف عن انتهاك السيادة اللبنانية.

هذه العوامل الثلاثة يضاف إليها العنصر المحلي، حيث تشعر الأغلبية اللبنانية بأن «حزب الله» قد جلب لها الويلات والقتل والتدمير إضافة إلى استخدام سلاحه لترهيب الآخرين واختطاف قرار لبنان السياسي.

فإذا ما فشلت المفاوضات وإذا ما أصر «حزب الله» على الاحتفاظ بسلاحه فإن الأمر قد يأخذ منحى خطيرا على أمن واستقرار ومستقبل لبنان وقد يصبح هنالك تدخل من مجلس الأمن استنادا إلى القرارات الصادرة سابقا بشأن وقف اطلاق النار، فالمشاورات الحالية سواء داخل لبنان أو بين لبنان والوسطاء الدوليين أو بين أعضاء مجلس الأمن تدور في مجملها نحو الدفع في اتجاه مطالبة إسرائيل بالانسحاب من المناطق التي احتلتها في الجنوب خلال حربها الأخيرة، وذلك بموجب التفاهمات الخاصة بوقف إطلاق النار مقابل نزع سلاح «حزب الله» وتسليمه للدولة اللبنانية باعتبارها الجهة الشرعية الوحيدة التي يجب أن تحتكر السلاح.

ولكن مع كل ذلك، فإن المؤشرات الحالية الصادرة عن «حزب الله» تؤكد أن هذا الحزب يماطل ويرفض أن يسلم سلاحه والتحول إلى العمل السياسي الخالص وهذا قد يعقد الموضوع في ظل إصرار الحكومة اللبنانية وأغلبية اللبنانيين على ضرورة نزع سلاح جميع المليشيات وفي مقدمتها «حزب الله».

إن لبنان الجديد أمام فرصة تاريخية لاستعادة أمنه واستقراره وسيادته ليتمكن من اجتياز الفوضى التي أصابت المنطقة وفي مقدمتها لبنان، خصوصا بعد انتخاب الرئيس اللبناني الجديد جوزيف عون الذي أكد، بوضوح لا لبس فيه، تعهداته باستعادة الدولة واحتكارها للسلاح واستمرار محاربتها للإرهاب وهذا التوجه يدعمه معظم اللبنانيين وكل شركاء لبنان.

في حضرة فيروز.. وداعٌ يليق بزياد الرحباني

بقلم:
نبيلة رجب

لا أعرف متى بدأ حبي لفيروز والرحبانية، لكنه كان دائما هناك، كنت أسمع فيروز منذ زمن، من دون أن أعرف متى بدأ هذا التعلق تحديدا. كان صوتها دائما حولي، في البيت، في السيارة وكأنها حاضرة طول الوقت، وما زالت.

كنت أسمع، «كان الزمان وكان» وأشعر بشيء لا أعرف أن اسميه. ثم كبرت، وكبرت معي الأغاني، وكأنها تتغير كلما تغيرت. ومع الوقت، بدأت أميز أغاني فيروز التي كتبها الأخوان رحباني، عن تلك التي كتبها ابنها. زياد.

هناك نبرة مختلفة، فيها صدق أكثر، ووجع لا يختبئ، وكلمات كأنها كتبت عنا. أحببت في زياد شجاعته. وطريقته في قول ما نخجل أن نقوله. موسيقاه لم تكن تبحث عن الإعجاب، بل عن الحقيقة، مهما كانت قاسية.

لهذا كنت أقدر ما يقدمه. لأنه لم يجمل شيئا لكنه جعلنا نحب الحياة رغم كل ما فيها من ألم. لهذا أكتب عن زياد الرحباني. لا رثاءً فقط، بل لأن ما تركه فينا يستحق أن يقال ويروى ويستمر.

ما حسبنا أن الرحيل سيكون بهذه السرعة، ليس لأن الموت بعيد عن أمثاله، بل لأننا لم نتخيله يوما ساكنا. فحضوره، بكل ما فيه من تناقض وصراحة وفوضى، لم يكن حضورًا فنيا فقط، بل مزاجا رافقنا من دون أن ننتبه.

كان هو أكثر بكثير من أن يُعرف بأنه «ابن الفنانة فيروز». زياد وُلد في بيت الفن، لكنه لم يتعامل مع نفسه كامتداد لما قبله، بل شق طريقه الخاص، بفكر مختلف وصوت لا يشبه أحدا، وكمن يرى العالم من زاوية أخرى تماما. بدأ عازفا على البيانو، ثم أصبح كاتبا، ومؤلفا موسيقيا، ومسرحيا، وممثلا يطل من فوق الخشبة بسخرية لاذعة. وفي السبعينيات، قدم أولى مسرحياته التي خلطت السياسة بالفن والضحك، وهو لم يتجاوز العشرين. كتب لوالدته فيروز أغاني حملت نبرة جديدة عليها. نبرة فيها صدق وتمرد وحنين، جعلت صوتها يعبر عن الواقع كما هو.

وفي المسرح، تحدث عن الحرب، عن الفقر، عن الطائفية، عن الناس الذين لا تكتبهم الصحف ولا تنشر لهم ولا يظهرون في نشرات الأخبار. كان صوته من النوع الذي لا يطلب ضوءًا، لكنه ساطع لا يُطفأ. تجاوز حدود التمثيل، وكان يتكلم كما يتكلم الناس في الشارع. حتى من لم يتابع أعماله كاملة، لا بد أنه شاهد مقطعا أو سمع جملة من مسرحياته. «بالنسبة إلى بكرا شو؟»، «نزل السرور»، لم تكن عروضا للضحك فقط، بل مرآة لوجع مشترك. كان يمرّر المعنى والرسالة وسط النكتة، ويترك المشاهد يفكر بعد الضحكة.

ودّعته بيروت بصمت يشبهه. لا بخطب، لا صخب، لا استعراض. وفي قلب ذلك الصمت، ظهرت هي.

فيروز. لا تحتاج إلى كلمات ولا عدسات. دخلت بوقار لقاعة العزاء كما لا يدخلها أحد. صمتت، فبكى الجميع. ووقفت، فشعر الحاضرون أن الزمن نفسه قد انحنى. الفنانة ماجدة الرومي انحنت أمامها في مشهد لافت، لا لأنها «السيدة فيروز»، بل لأنها في تلك اللحظة كانت الأم. المرأة التي فقدت، والتي لم تكن يوما مستعدة للفقد كأي أم.

كان ابنها زياد، أقرب الناس إليها، وأبعدهم عنها في الوقت نفسه. حيث افترق عنها فنيا وإنسانيا في فترات بسبب خلافات عائلية، دون أن يمس حبه. منحها كلمات لم يكتبها أحد لحنجرتها من قبل، وألحانا فيها من القلق أكثر من الراحة. «أنا عندي حنين»، «كيفك أنت؟»، «بما إنّو»، «مش شايفة غيرك»، لم تكن أغنيات عابرة، بل رسائل بين أم وابن، فيها حب وغصة وشيء لا يمكن التعبير عنه بالكلام العادي. كأنهما لم يجتمعا في حوارٍ كامل، لكن كل ما لم يُقال. قيل في الأغاني.

أما السياسة، فلم يتجمل يوما. قال ما لا يُقال، وربما بالغ احيانا، إذ عارضه الكثيرون، وغامر بمكانته بين الناس في سبيل أن يعبر عن رأيه كما هو.

وبرغم أن كثيرا من الشباب لم يعاصروه، إلا أن حضوره ما زال واضحا في يومهم. قد يصادفون مقطعا من مسرحية له على مواقع التواصل، أو يسمعون أغنية بصوته تحمل نبرة مختلفة عن باقي الأغاني. ما كان حاضرا في جيله فقط، بل وصل إلى جيل لا يعرف الكثير عن لبنان، ولا عن الحروب التي كتب عنها، لكنه فهم من كلماته شيئا عن الحياة، والتعب، والحنين، والقلق الذي لا يُقال.

قد لا يكون بعضهم مهتما بالتفاصيل الموسيقية، لكنهم يحفظون جملته: «شو دخلني إذا كنت مش مبسوط؟» وكأنها كُتبت بلسانهم. وهذا ما جعله باق، لأنه كتب للناس كما هم.

آمن بأن القيمة في الكلمة، لا في التصفيق. كان يمشي في الزاوية، ويكتب كما يشعر، ويتركنا نكتشف أنفسنا من خلاله.

وداعا زياد. ما قلته في فنك كان أعمق من أي رثاء، وما كتبته لا اعتقد هناك من يقدر على مواصلته بعدك. نكتب اليوم لا لنرثيك، بل لنقول إنك بقيت.

ذلك السؤال الذي كتبته في واحدة من أجمل أغنياتك، صار اليوم سؤال الغياب (كيفك أنت؟) لكنه هذه المرة بلا جواب.. لأنك لست هنا.

rajabnabeela@gmail.com

مفاوضات شراكات استراتيجية بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج

بقلم:
د. أشرف محمد كشك ○

في الثامن عشر من يوليو ٢٠٢٥م، منح المجلس الأوروبي تفويضاً لبدء مفاوضات ثنائية مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بهدف إبرام اتفاقيات شراكة استراتيجية شاملة، ويهدف هذا القرار إلى تأسيس إطار تعاون «طموح وحديث وفعال» - على حد وصف البيان - الأمر الذي يعزز العلاقات بين الجانبين في عدة مجالات تشمل السياسة الخارجية والأمن، والتجارة والاستثمار، والطاقة والمناخ، والتحول الرقمي، والتعليم والثقافة.

ومع أهمية ذلك القرار إلا أنه يثير العديد من التساؤلات من بينها :هل ستكون تلك الاتفاقيات الثنائية بديلاً لإطار الشراكة الشاملة بين الجانبين، والتي من أهدافها توقيع اتفاقية تجارة حرة منذ بدء المفاوضات بين الجانبين عام ١٩٨٨م وحتى الآن؟ وما القيمة المضافة التي يمكن للاتحاد الأوروبي تقديمها ضمن تلك الشراكة، سواءً بشكل ثنائي أو حال التوصل إلى اتفاقية تجارة حرة شاملة؟ وما التحديات التي تواجه تطور تلك الشراكة بشكل عام؟

وبدايةً يمكن التأكيد بأن قرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بدء الشراكة الاستراتيجية مع الاتحاد الأوروبي منذ عقود مضت قد انطلق من عدة مزايا مهمةً يتسم بها الاتحاد الأوروبي، مقارنةً بغيره من التكتلات الأخرى؛ منها القرب الجغرافي، وتأسس تلك الشراكة على قاعدة الكل مقابل الكل، بالإضافة إلى اتساق نهج الجانبين تجاه كيفية حل الصراعات الإقليمية والدولية وذلك من خلال الوسائل السلمية.

توجت تلك الشراكة بإعلان الاتحاد الأوروبي «وثيقة الشراكة الاستراتيجية مع الخليج» في مايو عام ٢٠٢٢م، والتي احتوت على الكثير من مجالات التعاون، فضلاً عن انعقاد أول قمة خليجية-أوروبية في بروكسيل في أكتوبر ٢٠٢٤م، بالإضافة إلى انعقاد حوارين حول الأمن الإقليمي بين الجانبين في شهري يناير وأبريل من عام ٢٠٢٥م؛ وجميعها آليات مهمة اتخذت شكلاً مؤسسياً لمسار تلك الشراكة، بين طرفين لديهما حرص كبير على تطويرها والانتقال بها نحو آفاق أرحب.

ومع أهمية تلك الأطر، وبافتراض نجاح دول الخليج في إبرام اتفاقيات ثنائية مع دول الاتحاد الأوروبي، في تقديري أن توقيع اتفاقية شاملة للتجارة الحرة بين دول الخليج والاتحاد الأوروبي يعد هدفا مهما لثلاثة أسباب، أولها: أنه من الأفضل لدول الخليج أن تكون شراكتها مع الاتحاد الأوروبي جماعية، حيث يعزز ذلك من القدرات التفاوضية لدول الخليج مع المنظمة الأوروبية المهمة وثانيها: الدور المتنامي الذي يؤديه الاتحاد الأوروبي تجاه تهديدات الأمن الإقليمي، منها تهديدات الأمن البحري، حيث لدى الاتحاد الآن ثلاث بعثات للأمن البحري، في أبوظبي والقرن الإفريقي والبحر الأحمر؛ وثالثها: أن بعض دول الخليج العربي لديها شراكات مع حلف شمال الأطلسي «الناتو» ضمن مبادرة إسطنبول، وهناك ٢٣ دولة أوروبية تتداخل عضويتها بين الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو.

ولا شك أن شراكات دول الخليج العربي الدولية مع الأطراف المختلفة تحقق لها ما يمكن أن نطلق عليه «القيمة المضافة»، والتي لا تقتصر على الأبعاد الأمنية والعسكرية فحسب -رغم أهميتها- فبعض دول الاتحاد الأوروبي لم تكن بعيدة عن المشاركة في جهود مواجهة تهديدات الأمن الإقليمي، سواءً خلال حرب الناقلات ضمن الحرب العراقية-الإيرانية في الثمانينيات، أو خلال حرب تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١م. صحيحٌ أن صدور قرارات جماعية من الاتحاد الأوروبي بالأحرى تحديات، أهمها في تقديري أنه لم يعد هناك رفاهية الانتظار، فهناك تنافس دولي على منطقة الخليج العربي، وهي أكثر مناطق العالم التي استقبلت مبادرات وشراكات من أطراف دولية، ومن ثم يفرض ذلك على الاتحاد الأوروبي ليس فقط سرعة إبرام تلك الاتفاقيات، سواءً بشكل فردي أو كمنطقة تجارة حرة بل يجب أن تتضمن مزايا لدول الخليج العربي، والتي تقوم جميعها بتنفيذ رؤى اقتصادية طموحة من بين أهدافها جذب الاستثمارات الأجنبية، من ناحية ليس بالضرورة أن تكون أولويات الجانبين واحدة خاصةً فيما يتعلق بالأمن الإقليمي، أو بالأحرى أن تتطابق سبل مقاربة التهديدات، ولكن على الأقل يتم وضع قائمة بالتهديدات التي تمثل بعضها مخاطر مشتركة، ومنها على سبيل المثال استمرار الصراعات الإقليمية في اليمن وسوريا ولبنان، وعدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية، لأن المزيد من تهديدات الأمن الإقليمي يعني تهديداً مشتركاً، حيث توجد قضايا تتقاطع عندها مصالح الطرفين بوضوح، في مقدمتها الأمن البحري والانتشار النووي وإساءة استخدام المليشيات للتكنولوجيا العسكرية، وهو ما يفرض ليس فقط التوافق حول تلك القضايا بل الاستعداد لمواجهة تهديداتها في الوقت الراهن وعلى المدى البعيد.

وفي تصوري شهدت السنوات القليلة الماضية تطورات نوعية نحو مأسسة الشراكة الخليجية-الأوروبية، لكن ترجمة تلك المؤسسات إلى واقع تحتاج إلى جهود عديدة، بغض النظر عن رؤية الطرفين لتنفيذ الشراكة بشكل ثنائي أو ضمن إطار جماعي.

حول مثل تلك المشاركات يواجه بعض القيود أحياناً، وهو ما حدث خلال بعض الأزمات، لكن في نهاية المطاف كانت هناك مشاركات أوروبية مهمة، بالإضافة إلى إمكانية مناقشة كيفية استفادة دول الخليج العربي من الاستراتيجيات التي أصدرها الاتحاد الأوروبي حول الذكاء الاصطناعي والأمن البحري، وكذلك ما يتعلق بقضايا التغير المناخي والبيئة، لأنها تعد خارطة طريق جماعية للتعامل مع تلك القضايا التي تعد تحديات لدول الخليج العربي في الوقت ذاته، بل يمكن أن يكون هناك تنسيق بين الجانبين في المحافل الدولية التي تستهدف مناقشة تلك القضايا، من بينها جهود بعض دول العالم لصياغة اتفاقية دولية أو تأسيس منظمة دولية معنية بحوكمة الذكاء الاصطناعي.

ومع أهمية تطور الشراكة بين الاتحاد الأوروبي ودول الخليج العربي - التي اتخذت أشكالاً مؤسسية عديدة وتشهد اجتماعات منتظمة، بل وأسفرت عن نتائج مهمة على الصعد الرسمية والشعبية، مما يعكس إصراراً من الجانبين على استمرار الشراكة وتطورها - إلا أن الأمر لا يخلو من عقبات أو

○ مدير برنامج الدراسات الاستراتيجية والدولية في «مركز دراسات»